مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الاستثمار بين النمو والتنمية مع الإشارة إلى واقع إقليم كوردستان العراق

لارا بورهان صابر
قسم المحاسبة والمالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة اللبنانية الفرنسية، إقليم كردستان، العراق. Lara.bwrhan@lfu.edu.krd

زكية عبدالمنعم قوجة
قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة نولج، طريق كركوك، 44001 أربيل، إقليم كردستان، العراق zakia.qoja@knu.edu.iq

نداء سليم مالا يونس
قسم الإحصاء، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة طريق كركوك، 44001 أربيل، إقليم كردستان، العراق
nzaribarzani1@gmail.com

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام:٢٠٢٤/٤/٧
القبول:٢٠٢٤/٥/٢٠
النشر: صيف ٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية:
Investment, economic growth, economic development, Iraqi Kurdistan, Erbil, Investment Authority.

Doi:
10.25212/lfu.qzj.9.2.35

الملخص

الاستثمار في النمو والتنمية يشير إلى عملية توجيه السيولة المالية والموارد الأخرى نحو مشاريع وأنشطة تعزز النمو الاقتصادي وتسهم في التنمية الشاملة للمجتمع. يُعتبر الاستثمار محركًا رئيسيًا للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية والمناطق الناشئة. فيما يتعلق بإقليم كوردستان في العراق، يمكن أن يكون الاستثمار له دور هام في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للسكان. يمكن أن تجذب ميزة الاستقرار النسبي والموقع الاستراتيجي لإقليم كوردستان استثمارات من القطاع الخاص والعام، سواء من داخل العراق أو من خارجه.تحديات الاستثمار في إقليم كوردستان قد تشمل الاستقرار السياسي والأمني، والتحديات الاقتصادية مثل ضعف البنية التحتية وقلة الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية والثقافية.من المهم وضع سياسات واستراتيجيات فعَّالة لجذب الاستثمارات وتعزيز بيئة الأعمال، وتعزيز التعليم والتدريب المهني للقوى العاملة المحلية، وتعزيز البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية لدعم النمو الاقتصادي المستدام والتنمية في إقليم كوردستان وفي العراق بشكل عاموتم عرض واقع الاستثمار في الإقليم من عام2006 إلى عام 2023 من حيث عدد الشركات المستثمرة ورأس مالهم نسبة للقطاعات،ومن أهم الاستنتاجات التي توصلنا اليها هوأهم العوامل(قطاعات) التي تؤثر على الإيرادات والنفقات والنموهي قطاع البنوك وقطاع التجاري قطاع التعليم،ومن أهم المقترحات كانت حول تقوية البنية الإدارية لهيئة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الإستثمار،وتقديم الخدمات ما قبل الإستثمار وبعد الإستثمار للمستثمرين،ويجب دائما أن يكون دليل الإستثمار متاح للجميع وتقديم اعفاءات وحوافز للمستثمرين.

1. المقدمة:

إقليم كوردستان في العراق يعتبر منطقة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة، حيث يمتلك مواردًا طبيعية هائلة وموقعًا جغرافيًا مميزًا. تجذب هذه العوامل المستثمرين وتفتح أبواب الفرص الاقتصادية للتنمية والنمو.يشهد الإقليم نموًا اقتصاديًا ملحوظًا في عدة قطاعات، مثل النفط والغاز، حيث تحتل كوردستان موقعًا مهمًا في صناعة الطاقة في العراق. بالإضافة إلى ذلك، يزداد الاهتمام بقطاع السياحة والزراعة، مما يعزز من تنوع اقتصاد المنطقة.ومع ذلك، لا يخلو المنظر الاقتصادي من التحديات. تشمل هذه التحديات العوامل الأمنية والاستقرارية في بعض المناطق، والتشريعات والقوانين التي قد تكون عقبة أمام عمليات الاستثمار. إضافةً إلى ذلك، تعاني بعض القطاعات من قلة التطوير التكنولوجي والبنية التحتية، مما يعيق فعالية الاستثمارات.مع ذلك، تبقى الفرص الاستثمارية واعدة في إقليم كوردستان، حيث تسعى الحكومة المحلية جاهدة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتقديم الدعم اللازم للمستثمرين. ويتعين على القطاع الخاص والحكومة العمل سويًا لتجاوز التحديات وتطوير بيئة استثمارية ملائمة، بما يعزز من النمو الاقتصادي ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

المحور الأول: الإطار العام للبحث

والتي تتضمن ما يلي:

اولا.منهجية البحث:

1- مشكلة البحث:

تعتبر البيئة الاستثمارية مهيئة و تشجيعة للاستثمار في الأقليم بسبب الوضع الاقتصادي الراهن ولكن هناك قصور في دور هيئة الاستثمار و قانون الاستثمار في دعم أمل للاستثمار ويمكن إجراء التساؤلات التالية:

- ما هو دور هيئة الاستثمار في دعم و جذب الاستثمار المحلي والأجنبي في الأقليم (ومدينة أربيل).
- هل تسمح هيكلية الهيئة بتقديم أفضل خدمة للمستثمر ؟

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

هل يساعد قانون الاستثمار على جذب و دعم الاستثمار ؟
ماهي المعوقات التي توجه الاستثمار في الأقليم و سبل تذليلها ؟
- ما مدى وجود مناخ الملائم للاستثمار في الأقليم و مدينة أربيل؟

2- أهداف البحث:

1. تحليل البيئة الاقتصادية والسياسية في إقليم كوردستان العراق: يتطلب ذلك فحصًا شاملاً للظروف الاقتصادية والسياسية في الإقليم، بما في ذلك السياسات الحكومية والتشريعات والتطورات الاقتصادية الأخيرة.

2. تقييم فرص الاستثمار: يتضمن ذلك تحليل القطاعات الاقتصادية المختلفة في الإقليم وتقدير الفرص المتاحة للاستثمار، مع التركيز على القطاعات ذات النمو السريع والمستقبل الواعد.

3. تحليل التحديات والمخاطر: يتعين دراسة التحديات والعقبات التي قد تواجه عمليات الاستثمار في إقليم كوردستان، بما في ذلك العوامل الأمنية والقانونية والبيروقراطية.

4. تحديد الإجراءات اللازمة: يتعين تحديد السياسات والإجراءات الضرورية التي يمكن اتخاذها من قبل الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز بيئة الاستثمار وتقديم الدعم للمستثمرين.

5. استكشاف التأثير على التنمية المستدامة: يجب أن يتم التركيز على كيفية تعزيز الاستثمارات التنموية المستدامة التي تساهم في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في إقليم كوردستان.

3-أهمية البحث:

سعى حكومة الأقليم و المؤسسات ذات العلاقة إلى تنمية هذا القطاع بحيث يمكن تعديل القوانين التشريعية المتعلقة بالاستثمار من أجل ملائمة الظروف الاقتصادية الراهنة ، فتطوير الاستثمار سيؤدي الى خلق بيئة تمويل مناسبة في الأقليم تساهم في اقراض المشاريع الاستثمارية من المساهمة من رفع وتيرة إعتمادية المواطين في الأقليم على إقتصاد وطني للأقليم

حيث يحاط بالهيئة دور هام وكبير في توجيه الاستثمار نمو القطاعات الاقتصادية العامة ، و تشجيع الاستثمار عن طريق منح رزمة الحوافز التي تتضمنها الأعفاءات الضريبية و الكمركية للمشاريع الاستثمارية ، مما قد يؤدي إلى تحسين قدرة الهيئة على شكل أفضل لتحفيز الاستثمار.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

4- فرضية البحث:

فرضية البحث يمكن أن تكون: "تفحص هل توجد علاقة إيجابية بين الاستثمار والتنمية في إقليم كوردستان العراق؟"

5- منهجية البحث:

باستخدام المعلومات الموجودة في البيانات التي تلقيناها، قمنا بتحليلها باستخدام برنامجSPSS ، استخدام التحليل العاملي لتحليل المعلومات المتعلقة بموضوع البحث. يهدف هذا البحث إلى فهم العلاقات والتباينات بين المتغيرات المختلفة المتضمنة في البيانات، وذلك من خلال تحليل العوامل الرئيسية للكشف عن الأنماط والعلاقات الكامنة التي قد تكون مؤثرة في موضوع الدراسة. سيتم توضيح النتائج المستنتجة من التحليل العاملي والتحليل الإحصائي المرتبط بها في هذه المقالة، مما سيساعد في إضفاء الضوء على الجوانب الرئيسية والعلاقات الأساسية في المتغيرات المدروسة وبالتالي تقديم مساهمة مهمة في فهم وتطوير موضوع البحث.

6- حدود البحث:

فيما يتعلق بحدود الزمنية للبحث حول واقع الاستثمار في الإقليم من عام 2006 إلى 2023، يمكنك تقييدها بمراجعة الأحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية التي حدثت خلال تلك الفترة، بما في ذلك سياسات الاستثمار والتشريعات ذات الصلة التي تم تطبيقها في المدينة والإقليم، بالإضافة إلى أحداث محددة أو مشاريع استثمارية تم تنفيذها أو تحقيقها خلال ذلك الوقت.

7-حدود المكانية والزمانية:

الحدود المكانية:إقليم كوردستان العراق، الحدود الزمانية 2006-2023

ثانيا.دراسات السابقة:

1- حجي الشكاكي سنة (2006) دراسة بعنوان (محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كوردستان / العراق) ، بهدف تقديم صورة واضحة عن محددات الأستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كوردستان / العراق ، و توصل إلى وجود مجموعة من العوامل التي أدت إلى تشجيع جذب الإستثمار الأجنبي المباشر للإقليم ، و كان في مقدمتها (الإستقرار السياسي النسبي ، الموقع الجغرافي ، و إنخفاض مستوى الأجور ، و توافر الموارد الطبيعية) و غيرها ، و وجود مجموعة من المعوقات التي تؤدي الى تردد المستثمر الأجنبي في إتخاذ القرار المتعلق بالإستثمار في الأقليم ومن هذه المعوقات (نقص الأيدي العاملة الماهرة ، إرتفاع كلفة الإئتمان ، وعدم كفاية الترويج للإستثمار الأجنبي المباشر وغيرها)،و تتحمل الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر (ومنها إقليم كوردستان) كلفاً بيئية وإقتصادية وإجتماعية نتيجة للجذب للإستثمار

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الأجنبي ،إن محاولة إقليم لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ليس لحاجتها إلى التمويل فقط ،بل الحصول على التكنولوجيا الحديثة و الخبرات و المهارات الإدارية المتطورة،و من حيث توفير عوامل الجذب الإستثمار الأجنبي المباشر و تقليص المعوقات حيث تصدرت مدينة السليمانية المرتبة الأولى و تليها مدينة أربيل و بينما أحتلت دهوك المرتبة الأخيرة.

2- عبدالكريم سنة (2008) دراسة بعنوان (دور الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصادات النامية مع التركيز على إقليم كوردستان- العراق)، بهدف معرفة السياسات و الإجراءات التي اتخذتها الدول المضيفة لزيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة ،و و بيان أهم الآثار الايجابية التي يحدث من الإستثمار في الإقتصادات الدول المضيفة من حيث زيادة نسبة النمو و التحول الإقتصادي و إستغلال القدر الكبير الذي تملكه من الموارد الطبيعية و البشرية و التحديث التكنولوجي الذي ركيزة أساسية للتنمية ،و الإطلاع على أهم السياسات الضرورية للانتفاع الأمثل و استخلاص المنافع من الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى البلدان المضيفة ،و توصل إلى أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي دخلت في حالة إنكماش من سنة(2001) إلى سنة (2003) و في سنة (2004)وضع حل لهذه الحالة و دخل في حالة إنتعاش و ذلك بدءاً من سنة (2004) إلى سنة(2006) لتشهد تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إرتفاعا نسبيا شديدا سنة (2006) و يصل حجمها إلى ما يقارب الرقم القياسي و الذي سجل في عام (2000) و هذا يعكس وجود أداء إقتصادي قوي في أجزاء عديدة من العالم ، إن الفجوة التكنولوجية التي تفصل بين البلدان الموطن و البلدان المضيفة من جهة و الشركات المتعددة القومية و الشركات المحلية من جهة أخرى (من المسائل المهمة إذ تحتل أهمية كبيرة) إذ كلما كانت هذه الفجوة التكنولوجية ضيقة كلما أدت إلى تسهيل عملية نقل و إستيعاب و نشر المعرفة التكنولوجية فيما بين الشركات المتعددة القومية و الشركات المحلية و بالتالي رفع مستوى التنافسية بين هذه الشركات، إن الشركات متعددة القومية من البلدان النامية تميل بشكل أكبر إلى التركيز على الصناعات كثيفة العمل مما يعطي إحتمالية أكبر لإستيعاب قدر أكبر من الأيدي العاملة على عكس ما تقوم به الشركات متعددة القومية من البلدان المتقدمة و التي تميل في الغالب إلى إستخدام الأنماط التكنولوجية كثيفة الرأسمال ،على الرغم من توافر الفرص الإستثمارية الكثيرة في قطاعات الاقتصاد العراقي المختلفة إلا أن الإستثمار الأجنبي المباشر ليس حاضرا و متواجدا بالشكل الذي يتناسب مع الحجم الاقتصاد العراقي و ذلك بسبب افتقار المناخ الإستثماري في العراق إلى إحدى أهم العوامل المشجعة على الإستثمار ألا وهو الاستقرار السياسي و استتباب الأمن،أما بالنسبة لأقليم كوردستان اتجه نحو تفعيل و تنشيط دور القطاع الخاص المحلي و الأجنبي من خلال تهيئة الظروف السياسية و الإقتصادية و تسهيل القوانين و الإجراءات لجذب الإستثمارات ، ماعدا المقومات الإستثمار في الإقليم مثل (الموقع الجغرافي المتميز و الإستقرار السياسي و الإقتصادي و خدمات الإتصالات و نوعيتها و إنخفاض تكاليف العمالة الماهرة و وفرة عرضها و حوافز الإستثمار و الإعفاء الضريبي و المعاملة الجيدة مع المستثمرين الأجانب و عناصر جاذبة أخرى)،و يمكن القول إن أهم معوقات الإستثمار الأجنبي في الإقليم

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

يتمثل في ضعف الخدمات المالية و المصرفية و غياب نشاطات البحث و التطوير و وجود مشاكل في قطاع الطاقة(كهرباء) و الفساد الإداري و المالي و...وغيرها من المعوقات.

3- البشدري سنة (2015) دراسة بعنوان (أثر تكوين رأس المال البشري و الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الإقتصادي لدول مختارة خلال المدة 1970-2012 مع إشارة خاصة إلى إقليم كوردستان العراق)، هدف إلى دراسة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إقليم كوردستان العراق عبر الزمن وفقاً للقطاعات الإقتصادية الزمنية و القطاعية ، مقارنة اتجاهات HCF و FDI و النمو الإقتصادي في إقليم كوردستان ، و معرفة ما إذا كانت مخرجات التعليم في إقليم كوردستان يتمتع بالمستوى الجيد التي تجعلها عنصر مهم يساهم في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، و توصل أنه بالرغم من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إقليم كوردستان إلا أن تأثيره الإيجابي على النمو الإقتصادي غير ملموس و ذلك بسبب محدودية نشاط الشركات الأجنبية خارج قطاع النفط ، وإنما تم تركيز جزء كبير من الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء و العقارات و كانت مساهمته أقل في القطاعات الإنتاجية الرئيسية (مثل الصناعة و الزراعة) ، أن مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال البشري متواضعة نظرا لعدم مساهمته بشكل فعال في فتح المعاهد و الجامعات الفنية لتكوين الخبرات و المهارات المتطورة.

4- السامرائي سنة (2015) دراسة بعنوان (الإستثمار في رأس المال الفكري بواسطة التعليم و أثره على البطالة "مع إشارة خاصة إلى العراق للمدة 1997-2013")، بهدف توضيح الخطأ في سلوك الإستثمار في رأس المال البشري و الإستثمار في التعليم خصوصا في الدول العربية و منها العراق ، و ذلك بتوضيح الطرق و الخطط التي تسير عليها الدول في عملية تعليم و تدريب العنصر البشري للقضاء على البطالة ، و توصل إلى أن يوجد خلل في منظومة سوق العمل في الدول العربية و يعود ذلك إلى عدم وضوح الرؤية بشكل دقيق و وجود قصور في التخطيط لمخرجات المنظومة التعليمية و وجود العجز عن تلبية احتياجات السوق بشكل متوازن ، بحيث يوجد نقص في اختصاصات معينة و فائض في بعضها الآخر ، هناك فرق بين التعليم و التدريب بين الدول المتقدمة و الدول العربية ، حيث يوجد في الدول المتقدمة إهتمام كبير في التعليم و تحسين نوعية التعليم و زيادة مهارات التدريب لمواكبة التطورات العصر و بينما في الدول العربية نجد تباطىء في التعليم و التدريب ، و فقدان العلاقة بين التعليم المهني و سوق العمل في العراق ، وضعف قوى التعليم المهني حيث بلغ عدد المدارس (298) و عدد الطلاب الموجودين (58689) لعام (2013/2012) و هو حجم غير كافِ ، وغياب القوى المتخصصة و النوعية مما أدى إلى عدم الإستجابة للتطورات التقنية المتسارعة في نوعية و كمية الموارد البشرية المطلوبة في سوق العمل ، و تختلف بطالة الخريجين حسب نوع التعليم أن تخصصات العلمية هي أقل نسبة بطالة (الطبية ، الصيدلة ، الفنون التشكيلية) باستثناء (الحاسبات) و ذلك نتيجة الاحتلال الأجنبي للعراق و تدمير البنى التحتية للإقتصاد ، و نجد أن التخصصات الإنسانية و الإجتماعية هي أعلى نسبة بطالة في المجتمع و هذا دليل على أن مخرجات التعليم غير منسجمة مع متطلبات سوق التعليم.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

5- محمود سنة (2017) دراسة بعنوان (تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كوردستان – العراق للمدة 2006-2016)، بهدف تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر و اتجاهاته في إقليم كوردستان – العراق ، وتحديد كيفية توزيع الإستثمارات في إقليم كوردستان العراق حسب القطاعات و المحافظات و نوع المستثمر و جنسيته ، و توصلت إلى إرتفاع الأهمية النسبية للإستثمار المحلي و شكلت (89.21%) من إجمالي عدد المشاريع المجازة ، بينما كان الإستثمار الأجنبي نسبته (6.66%) ، وجود تفاوت كبير في توزيع المشاريع المجازة بين محافظات الإقليم فكان الترتيب كالآتي : أربيل ،سليمانية ، و دهوك . يعد عامي (2012-2013) من أفضل الأعوام للإستثمار سواء كان من حيث عدد المشاريع المجازة أو من حيث حجم رأس المال المستثمر و الذي بلغ أقصاها بنسبة مساهمة (13.092)،(26.138) من إجمالي رأس المال المستثمر للعامين على التوالي وهي مدة الإنتعاش الإقتصادي و الإستثمارات الكبيرة التي مرت به الإقليم ، شكلت الإستثمارات في القطاعات الصناعة و الإسكان و السياحة الجزء الأعظم من الإستثمارات و شكلت نسبته 83.85% من إجمالي رأس المال المستثمر ،و أيضا تدني واضح في حجم رأس المال المستثمر في قطاع الزراعة استحوذ على نسبة 1.53% من إجمالي حجم رأس المال المستثمر رغم أهمية و دور هذا القطاع ، و هكذا الحال بالنسبة للقطاعات الأخرى ك(التعليم ، الصحة ، النقل ، الإتصالات) و التي جاءت في المراتب الأخيرة.

6- إسماعيل سنة (2019) دراسة بعنوان (قياس و تحليل العوامل المؤثرة في الإتجاهات العالمية لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للمدة (1990-2017) مع الإشارة لإقليم كوردستان العراق)، لمعرفة كيفية حركة و انتقال الإستثمار الأجنبي المباشر بين دول العالم و أقاليمه المختلفة بالاعتماد على ما ورد في سلاسل التقارير العالمية عن كيفية نمو و تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي ، و تقدير العلاقة بين الإستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من الأقاليم المتقدمة و النامية الرئيسية و الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتجه نحو داخل الاقليم المتقدم و النامي على المدى الطويل و القصير معا ، و توصل أن أهم إفرازات الإستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة إلى مختلف الدول انها تسهم في بناء الأسواق المشتركة و المناطق الحرة وهذا يعني إرتفاع فائض المستهلك من خلال حصوله على السلع و الخدمات بنوعية أفضل و بسعر اقل ، و من خلال الدراسة تبين أن هناك صنفا ثالثا من دول العالم لم تدخل ضمن الدول المتقدمة التي تبتكر المعرفة ولا تلك التي تستنسخ المعرفة بشكل ملحوظ و هذا الصنف ينطبق على الدول الأقل نموا بشكل خاص و المتجسد في العديد من دول قارة افريقيا التي لا تمتلك الكثير منها المتطلبات الأساسية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر المادية و المؤسساتية و البشرية اللازمة ، لم ينجح قانون الإستثمار في الإقليم بوضع المستثمر المناسب في المشروع المناسب ، و أيضا يعد الروتين الإداري من الأمور التي تخلق الإحباط لدى المستثمرين سواء كانوا محليين ام أجانب و يعد بيئة طاردة للكثير من المستثمرين الناجحين و نافذة مناسبة لإنتشار الفساد.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المحور الثاني: إلطار المفاهيمي الاستثمار بين النمو والتنمية

أولا. مفهوم الاستثمار: يفهم الاستثمار على أنه الطلب على أموال الانتاج أو أنه الفرق بين الدخل والمتاح (أو القابل للتصرف) والطلب على أموال الاستهلاك.(Krugman, P., & Wells, R. (2013) .

غير أن من المنظور التحليلي وبما يوجّه هذا الانفاق نحو إحداث تحولٍ في الواقع الاقتصادي، نقترح التعريف الآتي: (عملية إقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني تقوم على أسس أو قواعد علمية أو عقلانية بموجبها يجري توجيه أصول مادية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق عوائد إقتصادية أو أجتماعية أو ثقافية أو علمية... في المستقبل بتدفقات مستمرة، عادة تضمن قيماً تتجاوز القيم الحقيقية الحالية للأصول الرأسمالية المطلوبة، وفي ظروف تتسم بالأمان والتأكد قدر المستطاع مع عدم استبعاد هامش مقبول للمخاطر .(MacKenzie, 2008)

وبذلك فإن الاستثمار يواجه مجالات واسعة من الأصول الامادية الانتاجية المباشرة في النشاطات الزراعية والصناعية والخدمية والانتاجية غير المباشرة كمشروعات البنية التحتية، والأصول المالية (كالاسهم والسندات والخيارات والاعتمادات القابلة للتداول والأوراق التجارية....) والمواد البشرية (بمختلف مهاراتها وخصائصها المهنية...) والمعارف المعلوماتية (معرفة المواصفات Know- What ومعرفة الأداء Know – how ومعرفة السبب أو التصميم (Know – why (Corfee-Morlot et al., 2012).

وعليه يمكن للاستثمار أن يولِّد من جانب عوائد مالية كمكافآت عناصر الانتاج المستخدمة وقيم مستلزمات التشغيل من السلع الوسيطة وأن يعزِّز من جانب آخر الطاقات الانتاجية (الجارية Current والكامنة Potential) في الاقتصاد. فيؤدي الجانب الأول من تأثير الاستثمار إلى النو الاقتصادي Economic Growth من خلال تزايد (مؤشرات) الدخل القومي وخاصة متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل (De Mello Jr, 1997).

ويحقِّق الجانب الآخر من هذا التأثير إلى تطور الطاقات الانتاجية من حيث الكم والنوع والموقع والتخصيص والتوزيع فتتغيَّر العلاقات الهيكلية في الاقتصاد فيوجِّه الانفاق الاستثماري نحو عملية التنمية

ثانيا. تاثير الاستثمار على نمو الاقتصادي :وهنا إذا كان تأثير الاستثمار في النمو الاقتصادي ينحصر في تغيير مؤشر معين كمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فإن تأثير الاستثمار في التنمية الاقتصادية يتناول بالتغييير الجذري جملة من العلاقات الهيكلية والتي تشمل عامة (Chase-Dunn, 1975):

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

عناصر الانتاج: حيث تتطلب التنمية الاقتصادية توجيه المزيد من الاستثمار نحو الأنماط التكنولوجية كثيفة – الرأسمال Capital – Intensive على حساب الأنماط الكثيفة – العمل Labor – Intensive فيزداد الاعتماد على الأساليب الإلكترونية وعمليات الأتمتة Automation وبما يعزّز الكفاءة الإنتاجية التنافسية للمنشأة والأقتصاد معاً(McMillan, Pandolfi, & Salinger, 1999).

1- قطاعات الإنتاج: يبرز هنا دور القطاع الصناعي التحويلي الذي سيقود عملية تصنيع كافة النشاطات (والمواقع) الانتاجية الصناعية والزراعية والخدمية وذلك بما يكثِّف الارتباطات الأمامية والخلفية فيما بين هذه النشاطات ويقلِّل من البطالة بأنواعها المختلفة، ويزيد من الاعتماد على الصادر الداخلية للوارد الانتاجية وخاصة بالنسبة للسلع الوسيطة(Scott, 2000) .

2- القطاعين: العام والخاص: تحدد هذه العلاقة النظام الاقتصادي القائم (فيما بين الشمولية المركزية للحكومة واقتصاد السوق التنافسي)، وتفرض حالياً إتجاهات التنمية الاقتصادية تحديد دور القطاع العام في دعم مشروعات (وتنظيمات) القطاع الخاص بتسيهلات الرأسمال الفوقي الاجتماعي (SOC) كما قدَّمه Hirschman في نهاية الخمسينات، وخلق المناخ التشريعي والمؤسسي والسياسي الضروري لتعاظم البادرات الفردية الهادفة إلى تنويع الانتاج وتوفير الحماية الكافية لكل من المستثمر والمنتج والمستهلك على السواء(Hirschman, 1958) ..

3- وحدات الانتاج: يجري التأكيد هنا على التحول نحو المؤسسات (والشركات) الكبرى ذات القدرات التنافسية العالية (من حيث تكلفة الانتاج وتمايز المنتوج). هذا بالإضافة إلى إبراز دور التنظيمات أو الاتحادات التي تجمع وتدير الوحدات الصغيرة والمتوسطة مع الحفاظ على شخصياتها التكنيكية المستقلة. وفي هذا المقام يركِّز على المنظمين الرواد والمبتكرين في هذه الوحات. وذلك لتنشيط إسهاماتهم الفعالة في تويع وتوسيع الطاقات الانتاجية كما حدث مع Microsoft و Amazon.com وغيرهما.
ويشار هنا أيضاً إلى أهمية التحول نحو الوحدات الانتاجية على حساب الوحدات الاستهلاكية وبما يعزّز الاعتماد على الطاقات المحلية للإنتاج(Porter, 1985) .

4- العلاقة بين المعارف Knowledge's التكنولوجية:
يمكن تمييز أربعة أشكال من المعرفة التكنولوجية:
أ- معرفة الوصف Know – What

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ويدور هذا الشكل من المعرفة حول مزايا ومحاذي وشروط استخدام وخزن وإتلاف أجهزة أو مواد ما وكذلك طرق إستخداها وحتى بعض الإرشادات بشأن صيانتها الموقعية (كالمنزلية...).

ب- معرفة الأداء: Know – How

تهتم هذه المعرفة بنصب وصيانة وتصليح الأجهزة أو المواد المعنية حسب الأساليب العلمية والتكنيكية المعتمدة في المنشأ.

ت- معرفة السبب: Know – Why

تركِّز هذه المعرفة على التصاميم الهندسية وكيفية تطويع الأجهزة المستخدمة مع الظروف البيئية السائدة بمختلف أبعادها: الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...، وبالتالي تعدُّ المعرفة المذكورة تفاصيل علمية وتكنيكية دقيقة تستمد من نتاجات مراكز البحث والتطوير (R&D) ولا شك أن ذلك ليس من قبيل الخيالات العلمية المجردة بل يعتمد على مناهج تضم مشروعات تقرَّر ضمن تخطيط إستراتيجي لتطوير المعرفة التكنولوجية.

5- العلاقة بين معدلات نمو السكان ومعدلات نمو الدخل القومي:

تحدِّد هذه العلاقة النمو الاقتصادي باعتباره يمثل جزءاً من عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي(Romer, 1990) .

6- العلاقة بين مكونات الدخل القومي:

يؤكد هنا بشكل خاص على دور الاستثمار في قطاع السلع الانتاجية وبما يرجِّح كفة الادخار (والاستثمار) على كفة الاستهلاك من جهة وعلى دور الاستثمار في رفع معدلات فوائض العلميات (أرباح وفوائج ايجارات) وذلك لما تولِّده هذه الفوائض من تراكمات رأسمالية رورية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية(Solow, 1956) ..

وهو ما يكون بشرط عدم التفريط بمعدلات الأجور والحوافز والمكافآت الخاصة بتعويات العاملين وذلك لما يكفله هذاالأمر من عدالة اجتماعية في توفير مستوى لائق للمعيشة للفئات العاملة من جانب وخلق الطلب المتزايد على الانتاج من جانب آخر.

7- العلاقة بين المواقع Spaces والأقاليم Rgions:

تعتمد في هذا المجال الاجراءات التحفيزية الكفيلة بتوجيه الاستثمارات نحو الفرص المتاحة في المناطق الريفية وشبه الحضرية بما يحقق توازناً إقليمياً ضرورياً لنشر عملية التنمية الاقتصادية وخاصة من خلال بلوغ النشاط الاستثماري إلى كافة الموارد الاقتصادية الكامنة ومهما كانت مواقعها قريبة أو نائية(Krugman, 1991) .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

8- العلاقة بين القطاعين المحلي والخارجي:
يوجَّه الاهتمام في هذه العلاقة إلى تبني استراتيجيات الأمن الاقتصادي والتكنولوجي مع تعزيز الصادرات وتوفير الفرص التشغيلية المُثلى لأصحاب الفكاءات العالية. وكل ذل بما يعزِز الاستقلال الاقتصادي كأه حصيلة لعملية التنمية الاقتصادية(Krugman, 1991) ..

وفي ما سبق يظهر بأن عدم تحقيق الاستثمارات لتحولات جوهرية في العلاقات السابقة (لصالح التوازن الهيكلي في الاقتصاد، فإن دور النشاطات المعنية (ونفقاتها) سيكون محصوراً في مؤشر واحد للتنمية الاقتصادية والذي هو نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. وهذا (النمو) قد يخضع لإلغاء جزئي (أو حتى كليّ أحياناً) بسبب تصاعد معدلات التضخم وإحباط التحولات الهيكلية المذكورة وما يتولد عنه من تعارض أو تشوّه في العلاقات التنموية بشكل عام.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار في الإقليم

يتناول هذا الفصل واقع الاستثمار في الإقليم حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى فقرتين، تتناول الفقرة الأولى نبذة عن مدينة أربيل وأهم خصائصها الاقتصادية من حيث الجوانب التي يتم الاستثمار فيها. فإنها تتناول التطور الحاصل في الاستثمار في الإقليم ومدينة أربيل إذ تم تناول مضمون قانون الاستثمار على مستوى الإقليم ومدينة أربيل.

أولا:نبذة عن مدينة أربيل وخصائصها الاستثمارية

مدينة أربيل هي مركز وعاصمة الإقليم وهي اقدم مدينة، تحدها السهول الشاسعة مع بعض التلال من جهة الشرق و تبلغ عدد سكان المدينة (6500000) نسمة. وتؤكّد هيئة الإحصاء أن 78.4 % من سكان الإقليم يعيشون في المناطق الحضرية، في حين يعيش 21.6 % في المناطق الريفية. يشكل الكورد المكون الرئيسي فيها (93%) اضافة إلى التركمان والكلد والاشوريين والسريان والأرمن.(دائرة الإحصاء-أربيل)

وتشتهر مدينة أربيل بقلعتها الاثرية والتي تبلغ مساحة الوقت الحالي حوالي (14471)كم2 وتأريخها إلى أكثر من (6000) سنة قبل الميلاد وما زالت مسكونة حتى الآن لهذا السبب فقد اعتبرت منظمة اليونيسكو هذه القلعة واحدة من أهم مائة في العالم.(دائرة الإحصاء-أربيل)

يمتاز مناخ مدينة بأنه حار جاف صيفا وبارد ممطر شتاء اضافة إلى موسم ربيعي خلاب الانشطة الاقتصادية الرئيسية في المحافظة حيث تعتبر الزراعة رعي وتربية الماشية نتيجة للامن والاستقرار السائد للاقليم تنتشر فيها العديد من الصناعات والحرف وحركة السياحة. (دليل المستثمر الجديد،من منشورات هيئة الاستثمار).(دائرة هيئة الإستثمار في الإقليم،دائرة الدراسات والمعلومات)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

مزايا الاستثمار في مدينة أربيل:(دائرة هيئة الإستثمار في الإقليم،دائرة الدراسات والمعلومات)
1-ثروات طبيعية هائلة، مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة ومناطق للإستثمار السياحي.
2-وجود مطار أربيل الدولي للتبادل التجارة مع العالم.
3-توفر عدد كبير من الخبراء والمختصين والكوادر في المجالات الهندسية والاقتصادية و الصناعية والصحية يمكن الاستعانة بقابليتهم، اضافة إلى مجموع لا بأس بها من اساتذة الجامعات.
4-نسبة سكانية كبيرة في سن العمل تمثل حوالي 48% من حجم سكان الاقليم، يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ وانجاز المشاريع الاستثمارية المختلفة.
5-أمن واستقرار اقليمي واضح.
6-صدور قانون للاستثمار.

مجالات الاستثمارفي الاقليم:(دائرة هيئة الإستثمار في الإقليم،دائرة الدراسات والمعلومات)
1-الصناعات التحويلية والكهرباء والخدمات المرتبطة بهما.
2-الزراعة بشقيها النباتي والحيواني والغابات والخدمات المرتبطة بها.
3-الفنادق والمشاريع السياحية والترفيهية ومدن الالعاب.
4-الصحة والبيئة.
5-الابحاث العلمية والتكنولوجية، وتكنولوجيا المعلومات.
6-نقل والاتصالات الحديثة.
7-البنوك والشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى.
8-مشاريع البنية التحتية، ومنها مشاريع البناء، الاعمار، الاسكان، الطرق والجسور، سكك الحديد، المطارات، والري والسدود.
9-المناطق الحرة والأسواق التجارية المعاصرة والخدمات الإستشارية المرتبطة بها.
10-التعليم بجميع مراحله في اطار السياسة التعليمية للإقليم.
11-أي مشروع في أي قطاع آخر يقرر المجلس الموافقة على شموله بأحكام القانون الاستثمار.

ثانيا:تطور الاستثمار في الإقليم:(دائرة هيئة الإستثمار في الإقليم، دائرة الدراسات والمعلومات)

تتناول هذه الفقرة الاستثمار وتطوره في الاقليم ومدينة أربيل من خلال تناول ملخص القانون الاستثمار في الإقليم وتطور الإستثمار كما يلي:

1-امتيازات القانون الاستثمار الأجنبي.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

معاملة المستثمر الأجنبي:
*يعامل المستثمر الأجنبي والرأسمال الأجنبي كالمستثمر والرأسمال الوطني.
*للمستثمر الأحنبي الحق في امتلاك كامل المشروع الذي يقيمه في الإقليم.
*للمستثمر الأجنبي تحويل أرباح المشروع وفوائد رأسماله إلى الخارج وفق أحكام قانون الإستثمار.
*للمستثمر الأجنبي الحق في إعادة رأسماله إلى الخارج عند تصفية المشروع أو التصرف فيه بما لا يتعارض مع أحكام القوانين والإجراءات الكمركية والضريبية.
*للمستثمر الأجنبي التأمين على مشروعه...الخ.
التسهيلات والإعفاءات والإمتيازات الواردة في قانون الإستثمار

1-تحديد وتخصيص الأراضي للمشاريع الإستثمارية ضمن التصميم الأساسي للمدن وخارجها عن طريق الإيجار أو المساطحة وبسعر تشجيعي.

2-تمليك الأراضي للمشاريع الإستراتيجية بسعر تشجيعي أو بدون بناء على اقتراح الهيئة ومصادقة المجلس الأعلى للإستثمار.

3-إفاء مشروع من جميع الضرائب والرسوم غير كمركية لمدة (10) سنوات.

4-إعفاء الالآت والأجهزة والمعدات والآليات والمكائن المستوردة للمشروع من الضرائب والرسوم وشرط الحصول على إجازة الإستيراد.

5-إعفاء قطع الغيار المستوردة للمشروع من الضرائب والرسوم.

6-إفاء المواد الأولية المستوردة للإنتاج من الرسوم الكمركية لمدة (5) سنوات

7-إعفاء جميع الإحتياجات المشروع من الالآت والآليات والمعدات من جميع الرسوم الكمركية.

8-إعفاءات إضافية.

تقوم الهيئة بمنح حوافز تسهيلات إضافية للمشاريع الإستثمارية التالية:
أ-أن تقام في المناطق الأقل نموا في الإقليم.
ب-المشاريع المشتركة بين المستثمر الوطني والأجنبي.
ت-المشاريع الإستثمارية الخدمية خصوصا مشاريع الفنادق والمستشفيات والمدن السياحية والجامعات والمدارس.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الضمانات القانونية

1-للمستثمر أن يؤمن على مشروعه الإ
ستثماري من قبل أي شركة تأمين أجنبية أو وطنية يعتبرها ملائمة.
2-للمستثمر استخدام الأيدي المحلية والأجنبية.
3-للعاملين غير العراقيين تحويل مستحقاتهم واجورهم إلى الخارج.
4-للمستثمر تحويل استثماره كلا أو جزءا إلى مستثمر أجنبي آخر أو إلى مستثمر وطني أو التنازل عن المشروع لشريكه بموافقة الهيئة.
5-للمستثمر فتح حسابات مصرفية بالنقد الوطني أو الأجنبي أو كليهما لصالح مشروعه لدى مصارف وطنية أو أجنبية.
6-تلتزم الهيئة بالاحتفاظ بسرية المعلومات الفنية والاقتصادية الخاصة بالمشروع.

2-تطور الإستثمار في الإقليم ومدينة أربيل:

يستعرض هذه الفقرة التطورات في الإستثمار في الإقليم ومدينة أربيل في حين إعداد المستثمرين ونوع الإستثمار حسب القطاعات ومجموع رأس المال المستثمر وجنسية المستثمرين في الإقليم ومدينة أربيل كما يلي:

أ-عدد الشركات المستثمرة حسب القطاعات في الإقليم

*يعرض جدول (1) عدد الشركات المستثمرة حسب القطاعات في الإقليم ،
إذ يظهر أن عدد الكلي للشركات المستثمرة في الإقليم لعام 2006 شركتين فقط واحد في القطاع التجاري و واحد في القطاع السكني.

أما بالنسبة لعام 2007 فكانت مجموع عدد الشركات المستثمرة (50) شركة، وأكثرها في القطاع الصناعي اذ بلغ (16) شركة وأقلها في قطاع البنوك والاتصالات اذ بلغ شركة واحدة لكل منهما.

أما بالنسبة لعام 2008 فكانت مجموع عدد الشركات المستثمرة (61) شركة، وأكثرها في القطاع الزراعي و القطاع السكني حيث القطاع السياحي حيث القطاع السكني (14) شركة والقطاع السياحي (13) شركة، وأقلها في القطاعين الخدمي والقطاع التعليم حيث بلغ شركة واحدة لكل منهما.

أما بالنسبة لعام 2009 فكانت مجموع عدد الشركات المستثمرة (70) شركة، وأكثرها في القطاع السكني حيث بلغ (31) شركة، وأقلها في القطاعين البنوك والاتصالات حيث بلغ شركة واحدة لكل منهما.

أما عام 2010 فكانت مجموع عدد الشركات المستثمرة (91) شركة، وأكثرها في القطاع السكني حيث بلغ (32) شركة، وأقلها في القطاعين الرياضي والتعليم حيث بلغ شركة واحدة لكل منهما.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أما بالسنبة لعام 2011 فكانت مجموع عدد الشركات المستثمرة (74) شركة، وأكثرها في القطاع السكني حيث بلغ (35) شركة، وأقلها في القطاعين التعليم والفني حيث بلغ شركة واحدة لكل منهما.

أما بالنسبة لعام 2012 فكانت مجموع عدد الشركات المستثمرة (128) شركة، وأكثرها في القطاع الاتصالات حيث بلغ شركة واحدة.

أما عام 2013 فكانت مجموع الشركات السمتثمرة (109) شركة واكثرها كانت في القطاع الصناعي اذ بلغ عددها (41) شركة وأقلها كان في القطاع السكني و القطاع الرياضي حيث القطاع السكني (1) شركة والقطاع الرياضي (3) شركات.

وأما بالنسبة لعام 2014 فكانت مجموع الشركات السمتثمرة في الإقليم (70) شركة وأكثرها في القطاع التجاري و القطاع الصناعي إذ بلغ عدد الشركات المستثمرة في القطاع الاتجاري (19) شركة و القطاع الصناعي (18) شركة وأقلها كان في القطاع الزراعي و قطاع الاتصالات إذ كان شركة واحدة لكل منهما.

أما بالنسبة لعام 2015 فكانت مجموع الشركات المستثمرة في الإقليم (30) شركة وأكثرها في القطاع الصناعي حيث بلغت (13) شركة و أقلها في قطاع البنوك ،قطاع السكني، قطاع الفني، وقطاع الرياضي إذ كان شركة واحدة لكل قطاع.

أما بالنسبة لعام 2016 فكانت مجموع الشركات المستثمرة في الإقليم (32) شركة وأكثرها كان في القطاع الصناعي إذ بلغ (13) شركة وأقلها في القطاع الصحي وقطاع التعليم إذ بلغ شركة واحدة لكل منهما.

أما بالنسبة لعام 2017 فكانت مجموع الشركات المستثمرة في الإقليم (34) شركة وأكثرها في القطاع التجاري إذ بلغ (8) شركات وأقلها في قطاع البنوك إذ بلغ شركة واحدة.

أما بالنسبة لعام 2018 فكانت مجموع الشركات المستثمرة في الإقليم (47) شركة وأكثرها في القطاع الصناعي إذ بلغ (13) شركة وأقلها في قطاع الرياضي والقاع الصحي إذ بلغ عدد الشركات في القطاع الرياضي (2) شركة والقطاع الصحي (3) شركات .

أما بالنسبة لعام 2019 فكانت مجموع الشركات المستثمرة في الإقليم (64) شركة وأكثرها في القطاع التجاري إذ بلغ (17) شركة وأقلها في قطاع الاتصالات والقطاع الفني إذ كان شركة واحدة لكل منهما.

أما بالنسبة لعام 2020 فكانت مجموع الشركات المستثمرة في الإقليم (72) شركة وأكثرها في القطاع الصناعي إذ بلغ (22) شركة وأقلها في قطاع السكني والقطاع الخدمي إذ كان شركة واحدة لكل منهما.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أما بالنسبة لعام 2021 فكانت مجموع الشركات المستثمرة في الإقليم (70) شركة وأكثرها في القطاع التجاري والقطاع السياحي إذ بلغ (19) شركة لكل منهما وأقلها في قطاع البنوك إذ بلغ شركة واحدة.

أما بالنسبة لعام2022 فكانت مجموع الشركات المستثمرة في الإقليم (94) شركة وأكثرها في القطاع الصناعي إذ بلغ (29) شركة وأقلها في قطاع البنوك والقطاع الرياضي إذ كان شركة واحدة لكل منهما .

أما بالنسبة لعام 2023 فكانت مجموع الشركات المستثمرة في الإقليم (112) شركة وأكثرها في القطاع التجاري و القطاع الصناعي إذ بلغ (31) شركة لقطاع التجاري و (30) شركة لقطاع الصناعي وأقلها في القطاع الفني و القطاع الرياضي إذ كان شركة واحدة لكل منهما.

الجدول(1)

عدد الشركات المستثمرة حسب القطاعات في الإقليم

القطاعات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
قطاع التجاري	1	6	12	10	15	5	17	23	19	3	5	8	10	17	12	19	26	31
قطاع البنوك	-	1		1	-	-	-	-		1		1				1	1	
قطاع الصحي	-	2	4	5	7	3	5	10	4	3	1	2	3	3	5	3	10	6
قطاع الصناعي	-	16	11	6	21	15	31	41	18	13	13	7	13	9	22	16	29	30
قطاع الخدمي	-		1	2	-	-	1	-	2			2		5	1			2
قطاع السياحي	-	8	13	8	10	10	23	23	16	3	5	7	10	13	9	19	8	8
طاع الاتصالا	-	1	2	1	-	-	1		1					1				
قطاع التعليم	-	2	1	2	1	1	7	4	2	2	1	3	4	5	10	3	7	13
قطاع الزراعي	-	2	3	2	4	2	3	4	1	2	3	2			3	3	5	5
قطاع السكني	1	12	14	31	32	35	35	1	4	1	2		5	8	7	3	7	15
قطاع الفني	-	-	-	-	-	1	-	-		1				1	1			1
قطاع الرياضي	-	-	-	2	1	2	5	3	3	1	2	2	2	2	2	3	1	1
المجموع	2	50	61	70	91	74	128	109	70	30	32	34	47	64	72	70	94	112

المصدر: هيئة الإستثمار في الإقليم،دائرة الدراسات والمعلومات، السجلات الرسمية"شباط 2024"

ب-رأس المال الشركات المستثمرة حسب القطاعات في الإقليم

*يعرض الجدول 2 رأس المال الشركات المستثمرة حسب القطاعات في الإقليم،إذ يظهر أن رأس المال الكلي لشركات المستثمرة في الإقليم لعام 2006 (438307630) دولار، وأكثرها في القطاع السكني إذ بلغ (438000000) وأقلها في القطاع التجاري إذ بلغ (307630) دولار.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أما بالنسبة لعام 2007 بلغ رأس المال الكلي لشركات المستثمرة (3727111494)، وأكثرها في القطاع التجار إذ بلغ (1050305044) دولار وأقلها في القطاع الزراعي إذ بلغ (7923462) دولار.

أما بالنسبة لعام 2008 بلغ رأس المال الكلي لشركات المستثمرة (4283113664) دولار، وأكثرها في القطاع الصناعي إذ بلغ (2917470573) وأقلها في القطاع التعليم إذ بلغ (523300) دولار.

أما عام 2009 بلغ رأس المال الكلي لشركات المستثمرة (3859340347) دولار، وأكثرها في القطاع السكني إذ بلغ (3060157216) دولار وأقلها في القطاع الزراعي إذ بلغ (13000000) دولار.

أما بالنسبة لعام 2010 بلغ رأس المال الكلي لشركات المستثمرة (4471723129) دولار، وأكثرها في القطاع السكني إذ بلغ (1771776978) دولار وأقلها في القطاع الرياضي إذ بلغ (2008764) دولار.

أما عام 2011 بلغ رأس الكلي لشركات المستثمرة (3296549001) دولار، وأكثرها في القطاع السكني إذ بلغ (2175412940) دولار وأقلها في القطاع الفني إذ بلغ (5348621) دولار.

أما بالنسبة لعام 2012 بلغ رأس المال الكلي لشركات المستثمرة (6051644573) دولار، وأكثرها في القطاع السكني إذ بلغ (4730172351) دولار أقلها في القطاع الزراعي إذ بلغ (3024500) دولار.

أما عام 2013 بلغ رأس المال الكلي لشركات المستثمرة (10400369461)، وأكثرها في القطاع الصناعي إذ بلغ (5831205201) وأقلها في القطاع الرياضي إذ بلغ (4061966) دولار.

أما بالنسبة لعام 2013 بلغ رأس المال الكلي لشركات المستثمرة(10400369461) دولار وأكثرها كانت في القطاع الصناعي إذ بلغ (5831205201) دولار وأقلها في القطاع الرياضي إذ بلغ (4061966) دولار.

أما بالنسبة لعام 2014 بلغ رأس المال الكلي لشركات المستثمرة (3809925062)دولار، وأكثرها في القطاع السكني إذ بلغ (1002266900)دولار، وأقلها في القطاع الزراعي إذ بلغ (2500000)دولار.

أما عام 2015 كان رأس المال الكلي لشركات المستثمرة (3185539812)دولار، وأكثرها كان في القطاع الصناعي إذ بلغ (2820296491)دولار، وأقلها في القطاع الرياضي إذ بلغ (2077488)دولار.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أما بالنسبة لعام 2016 كانت رأس المال الكلي لشركات المستثمرة (2874668887)دولار، وأكثرها في القطاع الصناعي إذ بلغ (2479365742)دولار، وأقلها في القطاع التعليم إذ بلغ (3000000)دولار.

أما عام 2017 كان رأس المال الكلي لشركات المستثمرة (1283554133)دولار، وكانت أكثرها في القطاع الصناعي إذ بلغ (897238936)دولار، وأقلها في القطاع الرياضي إذ بلغ (2000000)دولار.

أما بالنسبة لعام 2018 كانت رأس المال الكلي لشركات المستثمرة (3453210186)دولار، وأكثرها في القطاع الصناعي إذ بلغ (2738696019)دولار، وأقلها في القطاع الرياضي إذ بلغ (6270000)دولار.

أما عام 2019 كان رأس المال الكلي لشركات المستثمرة (2663381571)دولار، وأكثرها في القطاع السياحي إذ بلغ (1009293604)دولار، وأقلها في القطاع الفني إذ بلغ (1690000)دولار.

أما بالنسبة لعام 2020 كان رأس المال الكلي لشركات المستثمرة(1993009243)دولار، وأكثرها كان في القطاع السكني إذ بلغ (704249000)دولار، وأقلها في القطاع الرياضي إذ بلغ (5458000)دولار.

أما عام 2021 كان رأس المال الكلي لشركات المستثمرة (8522610864)دولار، وأكثرها كان في القطاع السياحي إذ بلغ (6996626299)دولار، وأقلها في القطاع الرياضي (6494904)دولار.

أما بالنسبة لعام 2022 كانت رأس المال الكلي لشركات المستثمرة (2224056871)دولار، وأكثرها في القطاع السكني إذ بلغ (976764457)دولار، وأقلها في القطاع الرياضي إذ بلغ (3029553)دولار.

أما عام 2023 كان رأس المال الكلي لشركات المستثمرة (2306611480)دولار، وأكثرها كان في القطاع السكني إذ بلغ (1369166958)دولار، وأقلها في القطاع الرياضي إذ بلغ (1574892)دولار.

الجدول (2)

رأس المال الشركات المستثمرة حسب القطاعات في الإقليم

القطاعات	2006	2007	2008	2009	2010
قطاع التجاري	307,630	1,050,305,044	124,857,366	96,980,590	905,845,413
قطاع البنوك		700,000,000		40,000,000	
قطاع الصحي		46,663,000	37,059,177	81,939,946	167,005,385

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

قطاع الصناعي	189,164,646	2,917,470,573	48,835,094	1,443,246,228	
قطاع الخدمي		390,460	30,493,000		
قطاع السياحي	460,154,600	266,945,517	305,989,501	154,631,104	
قطاع الاتصالات	20,893,549	72,102,393	120,000,000		
قطاع التعليم	296,000,000	523,300	42,600,000	7,082,207	
قطاع الزراعي	7,923,462	24,626,080	13,000,000	20,127,050	
قطاع السكني	956,007,193	839,138,798	3,060,157,216	1,771,776,978	438,000,000
قطاع الفني					
قطاع الرياضي			19,345,000	2,008,764	
المجموع	3,727,111,494	4,283,113,664	3,859,340,347	4,471,723,129	438,307,630
القطاعات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2011**
قطاع التجاري	175,554,201	177,113,827	948,595,417	188,526,262	193,494,172
قطاع البنوك				13,702,661	
قطاع الصحي	62,569,991	437,710,370	57,495,848	22,815,575	17,413,412
قطاع الصناعي	454,316,692	5,831,205,201	908,789,948	2,820,296,491	158,631,802
قطاع الخدمي	25,000,000		46,231,000		
قطاع السياحي	310,368,614	3,317,266,630	784,891,899	56,979,000	632,641,321
قطاع الاتصالات	70,000,000		34,204,000		
قطاع التعليم	207,320,324	43,778,693	18,406,750	16,785,689	79,411,530
قطاع الزراعي	3,024,500	423,882,774	2,500,000	11,000,000	27,467,203
قطاع السكني	4,730,172,351	165,350,000	1,002,266,900	50,844,800	2,175,412,940
قطاع الفني				2,511,846	5,348,621

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2,077,488	6,543,300	4,061,966	13,317,900	6,728,000	قطاع الرياضي
3,185,539,812	3,809,925,062	10,400,369,461	6,051,644,573	3,296,549,001	المجموع
2020	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	القطاعات
147,581,000	222,080,446	50,149,399	74,624,206	35,962,352	قطاع التجاري
			2,980,000		قطاع البنوك
36,071,000	50,040,000	22,125,543	28,000,000	13,000,000	قطاع الصحي
582,598,940	368,703,256	2,738,696,019	897,238,936	2,479,365,742	قطاع الصناعي
9,491,000	117,117,000		69,472,233		قطاع الخدمي
124,633,000	1,009,293,604	54,471,748	39,435,827	15,129,877	قطاع السياحي
	26,500,000				قطاع الاتصالات
164,360,000	67,613,000	31,202,521	15,520,531	3,000,000	قطاع التعليم
209,333,308			154,282,400	11,060,485	قطاع الزراعي
704,249,000	750,301,265	550,294,956		312,139,740	قطاع السكني
9,234,000	1,690,000				قطاع الفني
5,458,000	50,043,000	6,270,000	2,000,000	5,010,691	قطاع الرياضي
1,993,009,248	2,663,381,571	3,453,210,186	1,283,554,133	2,874,668,887	المجموع

2023	**2022**	**2021**	القطاعات
138,496,765	216,046,811	359,862,146	قطاع التجاري
	4,100,000	15,315,000	قطاع البنوك
29,879,962	76,797,187	25,877,000	قطاع الصحي
582,631,524	616,608,201	649,165,137	قطاع الصناعي
6,513,526			قطاع الخدمي
49,360,784	159,705,550	6,996,626,299	قطاع السياحي
			قطاع الاتصالات
50,637,794	74,736,212	16,916,878	قطاع التعليم
19,099,275	96,268,900	174,962,500	قطاع الزراعي
1,369,166,958	976,764,457	277,391,000	قطاع السكني
59,250,000			قطاع الفني
1,574,892	3,029,553	6,494,904	قطاع الرياضي
2,306,611,480	2,224,056,871	8,522,610,864	المجموع

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المصدر: هيئة الإستثمار في الإقليم،دائرة الدراسات والمعلومات، السجلات الرسمية"شباط 2024"

النتائج

باستخدام المعلومات الموجودة في البيانات التي تلقيناها، قمنا بتحليلها باستخدام برنامج SPSS:
استخدام التحليل العاملي لتحليل المعلومات المتعلقة بموضوع البحث:

1.الشكل (أ): Scree plot

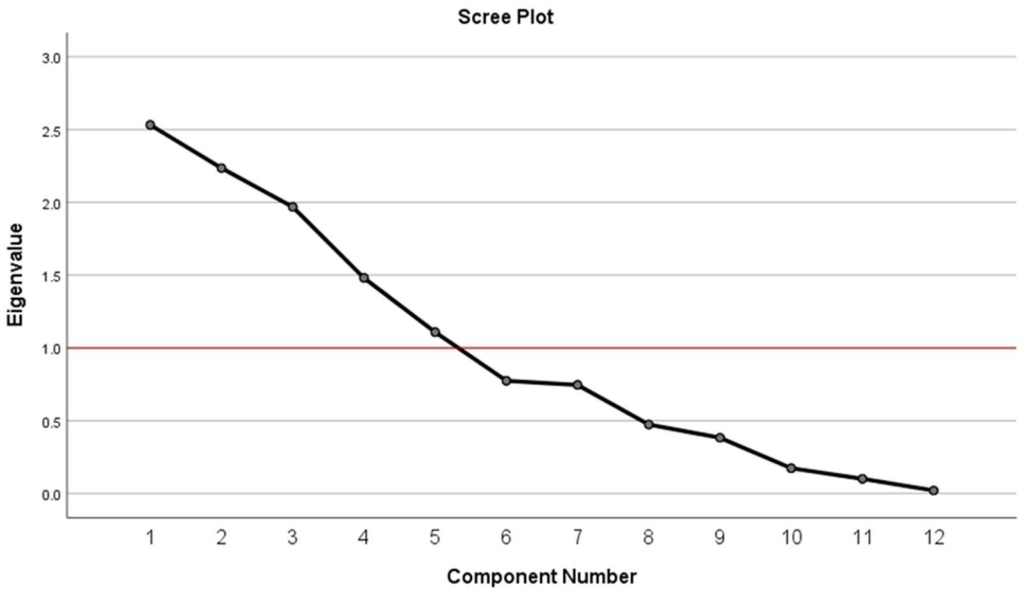

في الشكل (أ) يشرح الشكل التوضيحي المكونات الملموسة وغير الملموسة، فالقيم الموجودة فوق خط المقياس ذات القيم الموجبة الأكبر من واحد (λ >1) تصبح المكونات غير الملموسة، والقيم الموجودة أسفل الخط تعتبر القيم غير الملموسة من العوامل (قطاعات) المؤثرة على الإيرادات والنفقات والنمو وذلك لأن تحليل التشتت العام غير فعال وتقع القيمة بين (٠-١).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2 .الجدول (3): Rotation Sums of Squared Loadings

Total	% of Variance	Cumulative %
2.181	18.177	18.177
1.938	16.154	34.331
1.868	15.565	49.896
1.813	15.111	65.008
1.526	12.720	77.728

3.الجدول (4): Rotated Component Matrix a

	Component				
	1	2	3	4	5
x1: قطاع التجاري	.785				
x2: قطاع البنوك	.914				
x3: قطاع الصحي		.834			
x4: قطاع الصناعي		.828			
x5: قطاع الخدمي			.944		
x6: قطاع السياحي					.852
x7: قطاع الاتصالات				.857	
x8: قطاع التعليم	.777				
x9: قطاع الزراعي					.751
x10: قطاع السكني				.904	

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

		-.583			قطاع الفني :x11
			.906		قطاع الرياضي :x12

المصدر:من عمل الباحثات.

لتحليل المكونات من تأثيرات (أهم العوامل (قطاعات) المؤثرة على الإيرادات والنفقات والنمو) اعتمدنا على المحتوى ا الملموسة (أكبر من ويساوي ±5) لهذه المكونات الموضحة في الجدول (أ)و(ب). ويلاحظ أن المكون الأول يفسر (18.177%) من التشتت الإجمالي والذي يتكون من ثلاثة متغيرات حسب المؤشرات الإحصائية وبالترتيب التالي: قطاع البنوك (x2)، قطاع التجاري (x1)، قطاع التعليم (x8)، ويوضح المكون الثاني نسبة (16.154%) من التشتت الإجمالي والذي يتكون من ثلاثة متغيرات حسب المؤشرات الإحصائية وبالترتيب التالي: قطاع الصحي(x3) ، قطاع الصناعي(x4)، قطاع الفني (x11)، ويشرح المكون الثالث نسبة (15.565%) من إجمالي التشتت والذي يتكون من متغيرين حسب المؤشرات الإحصائية وحسب الترتيب التالي: قطاع الخدمي (x5)، قطاع الرياضي (x12)، ويفسر المكون الرابع ما نسبته (15.111%) من التشتت الإجمالي والذي يتكون من متغيرين حسب المؤشرات الإحصائية وبالترتيب التالي: قطاع السكني(x10)، قطاع الاتصالات(x7)،ويبين المكون الخامس نسبة (12.720%) من إجمالي مخطط الانتشار، والذي يتكون من متغيرين حسب المؤشرات الإحصائية: قطاع السياحي (x6) ،قطاع الزراعي(x9)).

الاستنتاجات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها بالتحليل العاملي يمكن عرض أهم الاستنتاجات

بخمسة مكونات رئيسية وتفسر المكونات 77.728% من التوزيع الإجمالي للمتغيرات المدروسة. تشرح هذه المكونات الثمانية التوزيع الإجمالي حسب الترتيب (.7850، .9140 ،.7770)، وأهم العوامل(قطاعات) التي تؤثر على الإيرادات والنفقات والنموهي:

1. قطاع البنوك.(x2)
2. قطاع التجاري(x1)
3. قطاع التعليم (x8)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المقترحات:

1-المقترحات حول البنية الإدارية لهيئة الإستثمار:
-اخضاع الموظفين لدورات وتطبيق المحاكاة مع الدول أخرى لإستفادة من الخبرات الأخرى ولتحسين اداء العاملين في الهيئة في مدينة أربيل.
-فتح المكاتب في دول خارجية للهيئة ومكاتب في نقاط العبور والمطارات في الإقليم ليسهل التواصل مع المستثمرين لغرض تسجيل مشروعاتهم.
-تحديث الهيكل التنظيمي للهيئة وتحديد وصف وظيفي لكل دائرة.
-تفعيل كدائرة ترويج ودائرة الدراسات والبحوث تأسيس دائرة العناية بالإستثمار.

2-المقترحات حول تقديم خدمات ما قبل الإستثمار:
-اصدار دليل للإستثمار في الإقليم بشكل منتظم وسنوي.
-تقديم خدمات مجانية كدراسة والمشورة الفنية للمستثمرين كدراسة والمشورة الفنية للمستثمرين وذلك لتحفيزهم وتشجيعهم.
-الترويج الفعال من خلال المؤتمرات و ورش العمل داخل وخارج الإقليم.
-مساعدة المستثمرين و تزكيتهم للحصول على المصادر التمويل قصيرة الأجل.

3-المقترحات حول تقديم خدمات ما بعد الإستثمار:
-متابعة المشروعات الإستثمارية قيد العمل وتقديم العناية ودعم وتذليل العقبات التي تواجهها.
-اشتراك المستثمرين في الأنشطة ترويج وورش العمل والمنشورات المتخصصة التي تقوم بنشرها الهيئة.
-تقوم الهيئة بإعداد مقترحات لتعديل قانون الإستثمار بالتشاور مع جمهور المستثمرين والمختصين.
-مساعدة المستثمرين لتسهيل معاملات السفر واصدار تصاريح التنقل لهم من قبل الجهات المختصة.
-تمديد الاعفاءات واعطاء مزايا تفضيلية للمشاريع التي يتم تطويرها.

4-المقترحات حول حوافز وضمانات قانون تشجيع الإستثمار:
-تقديم اعفاءات على الجزء المطور من المشاريع الإستثمارية.
-تقديم اعفاءات على مستلزمات الإنتاج واعفاءات جمركية على الموجودات في المشاريع.
-زيادة الحوافز المقدمة للمستثمر الأجنبي ومنح مزايا تفضيلية له.
-عدم تضمين اعتبارات الشخصية في مجال منح الاعفاءات وتطبيق النظام والحوافز بنزاهة.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

5- المقترحات حول سياسة العامة:
-الحفاظ على الأوضاع الامنية وضمان سيادة القانون في مجتمع الاقليم وتفعيل جهاز القضاء القضاء على ظاهرة الفساد والترهل الاداري في المؤسسات حكومة الاقليم.
-تبني القطاع العام السياسة تشجيع القطاع الخاص.
-ايجاد مخططات وبناء وتأهيل مدن صناعية جديدة ومناطق خدمية الحرة.
-تفعيل اتفاقيات الاستثمار ما بين حكومة الاقليم والدول المجاورة للاقليم.
-العمل على انشاء وتأهيل شبكات المياه والكهرباء والمجاري والطرقات لخلق بنيه تحتية ملائمة للاستثمار.

6-المقترحات حول السياسة القانونية والتشريعية والقضائية:
-تحديث قوانين الاستثمار في الاقليم واصدار قانون يعني باستثمار الاجنبي المباشر.
-تفعيل دور المجلس الوطني في مراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية.
-تفعيل دور المجلس الوطني في سن ومراقبة تطبيق القوانين المتعلقة بالاستثمارات واصدار اللوائح التنفيذية للقوانين المصدرة.
-زيادة حيادية الجهاز القضائي وكفاءته المهنية للتصدي للنزاعات الضريبية والاستثمارية في الاقليم.

7-على صعيد القطاع المالي والمصرفي:
-اتباع الحكومة سياسة انفاق مرشدة وتوجيه الدعم والانفاق للقطاعات الاقتصادية.
-اتباع سياسة اقراض حكومي رشيد للمساهمة في تنمية الاستثمار.
-ايجاد بنوك الاستثمار والمؤسسات المالية المختصة بالاقراض القصير والطويل الأجل
-انشاء برامج للدعم مشاريع الصغيرة في الاقليم.
-تفعيل عمل وزارة المالية وزيادة فعاليتها في مراقبة اداء البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ، والعمل على تأثير في تخفيض نسبة الفائدة للاقراض في الاقليم.
-سن قوانين تضمن كفاءة وتفعيل سوق رأس مال للاقليم للمساهمة في نمو الاستثمار.
- اصلاح الجهاز المالي للسلطة الاقليم والقضاء على ظاهرة الفساد المالي.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المصادر

اولا:النشرات والتقارير الرسمية

-دائرة هيئة الإستثمار في الإقليم،دائرة الدراسات والمعلومات.
-دائرة الإحصاء أربيل.

ثانيا:المصادر العربية:

1. البشدري، عبدالله حسين بابكر (2015) أطروحة دكتورا تحت عنوان (أثر تكوين رأس المال البشري و الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الإقتصادي لدول مختارة خلال المدة 1970-2012 مع إشارة خاصة إلى إقليم كوردستان العراق)، قسم الإقتصاد، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة صلاح الدين .

2.حجي الشكاكي، إدريس رمضان (2006) رسالة ماجستير تحت عنوان(محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كوردستان / العراق)،قسم الإقتصاد، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة صلاح الدين .

3.السامرائي،علي مزاحم حبيب (2015) رسالة ماجستير تحت عنوان (الإستثمار في رأس المال الفكري بواسطة التعليم و أثره على البطالة "مع إشارة خاصة إلى العراق للمدة 1997-2013")، قسم الإقتصاد،كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة تكريت .

4.عبدالكريم، جميل علي (2008) رسالة ماجستير تحت عنوان (دور الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصادات النامية مع التركيز على إقليم كوردستان – العراق)، قسم الإقتصاد، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة السليمانية .

5. محمود، جوان عباس (2017) رسالة ماجستير تحت عنوان (تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كوردستان – العراق للمدة 2006-2016)، قسم الإقتصاد، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة صلاح الدين .

6. إسماعيل، ريباز ظاهر(2019) أطروحة دكتورا تحت عنوان (قياس و تحليل العوامل المؤثرة في الإتجاهات العالمية لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للمدة "1990-2017" مع الإشارة لإقليم كوردستان العراق)،قسم الإقتصاد، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة صلاح الدين.

ثالثا: المصادرالأجنبية :

1 .Krugman, P., & Wells, R. (2013). Economics. New York, NY Worth Publishers

2. MacKenzie, D. (2008). Material markets: How economic agents are constructed. OUP Oxford.

3. Corfee-Morlot, J., Marchal, V., Kauffmann, C., Kennedy, C., Stewart, F., Kaminker, C., & Ang, G. (2012). Towards a green investment policy framework: The case of low-

carbon, climate-resilient infrastructure. OECD Environment Working Papers, No. 47, Organisation for Economic Co-operation and Development.

4. De Mello Jr, L. R. (1997). Foreign direct investment in developing countries and growth: A selective survey. The Journal of Development Studies, 34(1), 1-34

5. Lin, J. Y. (2011). New structural economics: A framework for rethinking development. The World Bank Research Observer, 26(2), 193-221.

6. Chase-Dunn, C. (1975). The effects of international economic dependence on development and inequality: A cross-national study. American Sociological Review, 720-738.

7. McMillan, M., Pandolfi, S., & Salinger, B. L. (1999). Promoting foreign direct investment in labor-intensive, manufacturing exports in developing countries. Consulting Assistance on Economic Reform II Discussion Paper, 42.

8. Scott, A. J. (2000). The cultural economy of cities: essays on the geography of image-producing industries

9. Hirschman, A. O. (1958). The strategy of economic development. Yale University Press.

10. Porter, M. E. (1985). Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance. Free Press.

11. Romer, P. M. (1990). Endogenous Technological Change. Journal of Political Economy, 98(5), Part 2: S71-S102

12. Solow, R. M. (1956). A Contribution to the Theory of Economic Growth. Quarterly Journal of Economics, 70(1), 65-94

13. Krugman, P. (1991). Geography and Trade. Cambridge, MA: MIT Press

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وەبەرهێنان لە نێوان گەشەکردن و گەشەپێدان، بە ئاماژەدان بە واقیعی هەرێمی کوردستانی عێراق

پوختە:

وەبەرهێنان لە گەشەکردن و گەشەپێدان ئاماژەیە بۆ پرۆسەی ئاراستەکردنی نەختینەیی دارایی و سەرچاوەکانی تر بەرەو ئەو پرۆژە و چالاکییانەی کە گەشەی ئابووری بەرز دەکەنەوە و بەشدارن لە گەشەپێدانی هەمەلایەنەی کۆمەڵگادا. وەبەرهێنان بزوێنەرێکی سەرەکی گەشەسەندنی ئابووری و کۆمەڵایەتییە لە وڵاتانی تازەپێگەیشتو و ناوچە تازەپێگەیشتوەکاندا.سەبارەت بە هەرێمی کوردستانی عێراقیش، وەبەرهێنان دەتوانێت ڕۆڵێکی گرنگ بگێڕێت لە بەرەوپێشبردنی گەشەی ئابووری و باشترکردنی باری ژیانی دانیشتوان. سوودی سەقامگیری ڕێژەیی و پێگەی ستراتیجی هەرێمی کوردستان دەتوانێت وەبەرهێنان لە کەرتی تایبەت و گشتی ڕابکێشێت، چ لە ناوخۆ و چ لە دەرەوەی عێراق.تەحەددیاتی وەبەرهێنان لە هەرێمی کوردستان لەوانەیە سەقامگیری سیاسی و ئەمنی، تەحەددیاتی ئابووری وەک لاوازی ژێرخانی ئابووری و نەبوونی خزمەتگوزارییە سەرەتاییەکان، جگە لە تەحەددیاتی کۆمەڵایەتی و کولتووری لەخۆ بگرێت.گرنگە سیاسەت و ستراتیژی کاریگەر بۆ ڕاکێشانی وەبەرهێنان و بەهێزکردنی ژینگەی بازرگانی و بەرزکردنەوەی پەروەردە و ڕاهێنانی پیشەیی بۆ هێزی کاری ناوخۆیی و بەرزکردنەوەی ژێرخان و پێشکەشکردنی خزمەتگوزارییە سەرەتاییەکان بۆ پاڵپشتیکردنی گەشەسەندن و گەشەپێدانی ئابووری بەردەوام لە هەرێمی کوردستان و لە عێراق بە گشتی. واقیعی وەبەرهێنان لە هەرێم لە ساڵی 2006 تا 2023 لەڕووی ژمارەی کۆمپانیا وەبەرهێنەرەکان و سەرمایەکانیان بە بەراورد بە کەرتەکان خرایەڕوو یەکێک لە گرنگترین دەرەنجامەکان کە پێی گەیشتین گرنگترین ئەو هۆکارانەیە کە کاریگەری لەسەر داهات، خەرجییەکان هەیە ، و گەشەکردن، کە بریتین لە کەرتی بانکی، کەرتی بازرگانی، و کەرتی پەروەردە.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

Investment Between Growth And Development, With Reference To The Reality Of The Kurdistan Region Of Iraq

Lara Bwrhan Sabir
Department of Accounting and Finance, College of Administration and Economics, Lebanese French University Erbil, Kurdistan Region, Iraq.
Lara.bwrhan@lfu.edu.krd

Zakia Abdalmnem Qoja
Department of Accounting, College of Administration and Financial Sciences, Knowledge University, Kirkuk Road, 44001 Erbil, Kurdistan Region, Iraq.
zakia.qoja@knu.edu.iq

Nida Saleem Mala Younis
Department of statistics, College of Management and Economics, University of Salahaddin, Erbil, Kurdistan Region, Iraq.
nzaribarzani1@gmail.com.

Keywords: *Investment, economic growth, economic development, Iraqi Kurdistan, Erbil, Investment Authority*.

Abstract:

Investing in growth and development refers to the process of directing financial liquidity and other resources towards projects and activities that enhance economic growth and contribute to the comprehensive development of society. Investment is a key driver of economic and social development in developing countries and emerging regions.Regarding the Kurdistan Region of Iraq, investment can play an important role in promoting economic growth and improving the living conditions of the population. The advantage of relative stability and strategic location of the Kurdistan Region could attract investments from the private and public sectors, both from inside and outside Iraq.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٢)، صيف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

Investment challenges in the Kurdistan Region may include political and security stability, economic challenges such as weak infrastructure and lack of basic services, in addition to social and cultural challenges. It is important to develop effective policies and strategies to attract investments, strengthen the business environment, enhance education and vocational training for the local workforce, enhance infrastructure, and provide basic services to support sustainable economic growth and development in the Kurdistan Region and in Iraq in general.

The reality of investment in the region from 2006 to 2023 was presented in terms of the number of investing companies and their capital relative to the sectors. One of the most important conclusions we reached is the most important factors (sectors) that affect revenues, expenditures, and growth, which are the banking sector, the commercial sector, and the education sector.

.